بقى هذا المقترح الحل الوحيد لمواجهة القضية السورية بعد ان ظلت فرنسا تصر على أحتلال بلاد الشام . ولم تنفع المحاولات الرامية لتسوية الموقف قبل ارسال لجنة التحقيق الى سورية . وأستقر الأمر نهائياً على أعتماد قرارات اللجنة لتحديد مستقبل بلاد الشام .(٢٩)

جـ ـ الموقف العربي تجاه الأطماع الفرنسية والبريطانية :

ترك فيصل باريس الى سوريا دون أن يتوصل الى نتيجة بشأن مستقبل البلاد العربية وفي مقدمتها مستقبل بلاد الشام ، على أمل أن تعالج اللجنة المقترحة هذه الأمور بعد تقصيها حقيقة موقف سكان المنطقة تجاه مصيرهم ومستقبلهم السياسي ـ غير أن عودة فيصل الى سوريا شهدت تطورات جديدة على صعيد الموقف العربي حيال المخططات الاستعمارية وأهدافها في المنطقة ، وبدت الأجواء السياسية في سوريا أكثر تحفزاً لمعرفة الموقف الصريح لكل من بريطانيا وفرنسا . وأصبح لزاماً على فيصل أن يعلم الناس بمجريات الأمور ، وقد أختار موقفاً حذراً ولم يبح بخيبة أماله ومخاوفة الا لنفر يسير من أعوانه بينما كان في أحاديثه العلنية يؤكد على الأمال المرتقبة التي ترتبط بقدوم لجنة التحقيق الدولية .(٣٠)

وعلى أية حال فأن بعض أبعاد الموقف البريطاني والفرنسي أصبحت واضحة لأثارة سخط العرب ودفعتهم لأستئناف النشاط القومي ضد بريطانيا وفرنسا هذه المرة . فقد تقدم جماعة من الزعماء العرب باقتراح لتشكيل مجلس وطني كواجهة للتصدي للمخططات الأستعمارية وكان مدبرو هذا الأقتراح أعضاء حزب حديث التكوين يسمى بحزب الأستقلال العربي ولم يكن سوى جمعية العربية الفتاة في لباس جديد . وقد حظيت بتأييد فيصل الذي حاول توجيهها وجهة دستورية . وتمكنت هذه الحركة من اجراء الأنتخابات في كامل سوريا بما فيها لبنان وفلسطين وشكلت في ضوء ذلك المجلس الذي سمي منذ عهدئذ بأسم المؤتمر السوري العام في دمشق في ٢ / ٧ / ١٩١٩ . وقد أجتمع هذا المؤتمر عدة أجتماعات لدراسة الموقف الجديد وخرج بمجموعة من القرارات التي تحدد الاهداف القومية فيما يتصل بسوريا وفلسطين والعراق وأقرت بأجماع لامثيل له . وقد جاءت هذه القرارات في عشر مواد نذكر أيجازها بما يأتي :

١ ـ الأعتراف باستقلال سوريا بما في ذلك فلسطين دولة ذات سيادة على رأسها الأمير فيصل ملكاً والاعتراف باستقلال العراق .
٢ ـ الغاء أتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور وأي مشروع لتقسيم سوريا وأنشاء دولة يهودية في فلسطين .
٣ ـ رفض الوصاية السياسية التي تضمنتها النظم الأنتدابية المقترحة وقبول المعونة الاجنبية لفترة محدودة على شرط أن لا تتعارض مع الاستقلال الوطني والوحدة القومية .. وتفضل المعونة التي تقدمها أميركا فأن لم تتيسر فالمعونة البريطانية .
٤ ـ رفض المعونة الفرنسية في أي شكل جاءت .

أن أهمية هذه القرارات تكمن في كونها تعبيراً جازماً عن موقف العرب من قضايا الساعة يومئذٍ اذ كان المؤتمر مجلساً تمثيلياً بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة . وأن القرارات التي أمضيت فيه تعد ـ بأطمئنان ـ معبرة عن الآراء والعواطف التي كانت تسود الأكثرية .

كانت هذه هي الأوضاع التي سادت سوريا في تلك الفترة ، حينما وصلت لجنة التحقيق الدولية المعروفة بلجنة كنج ـ كرين .[٣١]

د ـ لجنة كنج ـ كرين :

كانت الدول الكبرى قد أتفقت على أن تعين كل دولة من جانبها عضوين يمثلانها في اللجنة التي اقترح أرسالها الى سوريا .

وأختار الرئيس ولسن الدكتور هنري كنج رئيس كلية أوبرك الأميركية والمستر تشارلس كرين الذي اهلته لتلك المهمة تجربته الواسعة واستقلاله في النظر . اما الحكومة البريطانية فقد عينت السير هنري مكماهون والقائد د. ج. هوغارث وهما من كبار المسؤولين البريطانيين في القاهرة اثناء الحرب العالمية الاولى . ولم تبد الحكومة الفرنسية ميلاً للمبادرة لاختيار ممثّليها . وقد تخلت بريطانيا هي الاخرى فيما بعد عن مشاركتها في اللجنة فاقتصرت على العضوين الاميركيين ومن هنا جاءت تسميتها بلجنة كنج ـ كرين[٣٢] .

وصلت اللجنة الى سوريا في ١٠ حزيران ١٩١٩ وقد قامت بتحقيق وافٍ في معظم الولايات التي تشكل بلاد الشام حتى انتهت من أعداد التقرير وسلمته الى سكرتارية الولايات المتحدة في باريس في ٢٨ آب ١٩١٩ في حين رفعت نسخة منه الى الرئيس ولسن في فترة لاحقة .

عبرت اللجنة عن أيثارها نظام الأنتداب عن سوريا (ومن ضمنها فلسطين) والعراق على شرط ان يكون الأنتداب لمدة محدودة وأن يهدف الى أيصال البلاد الخاضعة له الى مرحلة الأستقلال بالسرعة التي تسمح بها الظروف وأوصت ان يعتبر العراق قطراً واحداً وان تظل لسوريا (من ضمنها فلسطين) وحدتها كذلك على أن يمنح لبنان الحكم الذاتي داخل اطار الوحدة السورية . وان يكون للعراق أنتداب واحد ولسوريا وفلسطين أنتداب واحد وان يكون الحكم في كل منهما ملكياً دستورياً فيصبح فيصل ملكاً في سوريا وينتخب سلطان عربي آخر عن طريق الأستفتاء ليحكم العراق .

أما في مسألة أختيار الدولة المنتدبة فقد وجدت اللجنة أن اجماع الرأي في سورية يرفض الحماية التي تسمى باسم « انتداب » وأنه يميل بقوة الى « المعونة » على شرط أن تجيىء من الولايات المتحدة . فأن لم تتيسر فلتكن بريطانيا العظمى ولكن ليس من فرنسا بأية حال . وبعد أن أنتهى المندوبان من هذه المعلومات أوصيا بمفاتحة كل من أميركا وبريطانيا برغبة الأهالي كدولة منتدبة ووجدا أنهما لا يستطيعان التوصية بأنتداب فرنسي لان ذلك قد يؤدي الى حرب بين العرب والفرنسيين .

أما بشأن فلسطين فقد أوصيا بتحديد المطامع الصهيونية . ذلك أنهما وجدا أن الصهاينة يتطلعون الى أنتزاع الملكية أنتزاعاً عملياً تاماً من أيدي غير اليهود وبأنواع مختلفة من ضروب الأحتياز . وبيّنا ان مثل هذا العمل يُعد انتهاكاً بالغاً لحقوق السكان والمبادىء التي تنادى بها الحلفاء والرئيس ولسن ... ومن ثم فأنهما يجدان نفسيهما ملزمين ان يوصيا بان يختصر البرنامج الصهيوني . وأن تحدد الهجرة اليهودية وان تطرح فكرة جعل فلسطين دولة يهودية .(٣٢)

لقد كان من المتوقع أن يأخذ تقرير اللجنة طريقه الى المعنيين للعمل بمضمونه الا أنه أودع في زاوية أحد الأدراج وأغفلوا أمره ولم يعمل به حتى في واشنطن

نفسها . وقد مضى عليه قبل أن ينشر على الناس ثلاث سنوات خلقت بريطانيا وفرنسا في أثنائها « تسوية من لدنهما وفرضتاها فرضاً دون الأخذ بنصائح اللجنة . خصوصاً وأن الرئيس ولسن لم يطلع على التقرير بشكل وافٍ رغم معرفته بخلاصته . أذ ان الرئيس كان قد سافر في رحلة خطابية للفوز بالانتخابات تلك الرحلة التي أنتهت بمرضه الذي أقعده نهائياً عن العمل . فأحبطت مهمة اللجنة من خلال هذه الظروف .

والحقيقة أن هذا التقرير يعد وثيقة ذا أهمية بالغة بأعتبارها المصدر الوحيد الذي يمثل موقفاً نزيهاً موضوعياً للمشاعر السائدة بين العرب تلك الفترة ، وهو المحاولة الوحيدة التي بذلت نيابة عن مؤتمر الصلح للتعرف على الأماني القومية للعرب . ومما زاد في قيمته أنه تم على يد هيئة ليست لديها عموماً مطامح قومية تود الترويج لها فضلاً عمّا تمتع به الرجلان كنج وكرين من استقلال في الحكم ونفاذ البصيرة ورجاحة العقل في ادارة مهمتهما على الوجه الصحيح والمنصف .(٧٤)

٦ ـ مؤتمر سان ريمو ونظام الأنتداب :

أ ـ فرض الأنتدابات على أقطار المشرق العربي :

بينما كانت لجنة التحقيق تقوم باعمالها عمدت بريطانيا الى محاولة أخيرة لتسوية المشكلة ، فدعا لويد جورج الأمير فيصل في آب ١٩١٩ لزيارة لندن بهدف اقناعه لقبول الأحتلال الفرنسي للبنان وسحب القوات البريطانية من هذه المنطقة ، كما كان جورج يهدف بهذه الدعوة الى وضع الأمير فيصل للتفاوض مع كليمنصو بهذا لشأن ، رغم أن بريطانيا كانت تدرك أن فرنسا كانت تخطط لاحتلال بلاد الشام وليس لبنان وحده . وبهذا الأسلوب أنما أرادت بريطانيا أن تتملص من التزاماتها تجاه العرب وتركهم لوحدهم في مواجهة فرنسا . وعلى أية حال فأن فيصل أضطر في تشرين الثاني ١٩١٩ الى الاتفاق مبدئياً مع كليمنصو وبدا وكأن المشكلة قد سويت عند هذا الحد . هذا في الوقت الذي بدأت فيه القوات البريطانية تستعد للانسحاب من المنطقة ابتداءاً من الاسبوع الأول من تشرين الثاني ١٩١٩ .(٧٥)

أثارت هذه التطورات سخط الرأي العام في سوريا ضد الحلفاء وأنتقد الزعماء السياسيون فيصل على الأتفاق الأخير رغم ما أحاطته من ضغوط . وعلى أية حال فأن

الهياج العام قاد مجدداً الى أنعقاد المؤتمر السوري في ٨ آذار ١٩٢٠ ، وأصدر قراراً أعلن فيه أستقلال سوريا بما فيها فلسطين ولبنان دولة ذات سيادة وملكية دستورية على رأسها الملك فيصل . وأجتمع الزعماء العراقيون وأصدروا قراراً مماثلاً عن العراق وأختاروا الأمير عبد الله ملكاً على العراق . وأضيف الى القرار بند يحفظ للبنان حقه المكتسب في الحكم الذاتي داخل أطار الوحدة السورية وأن يعتمد كيان الحكومة . في كل من العراق وسوريا على أساس اللامركزية . (٦)

لقد رفضت الحكومتان البريطانية والفرنسية قرار دمشق الأخير ، وعمدتا الى عقد أجتماع مبكر للمجلس الأعلى لدول الحلفاء ودعتا فيصل الى أوربا لمناقشة الموقف ، غير أن تلاحق الاحداث كما سيتضح حال دون ذلك وقاد الأمور باتجاه آخر . فقد أجتمع مؤتمر الحلفاء الأعلى في مدينة سان ريمو في أيطاليا في ١٩ نيسان ١٩٢٠ وحسم الموقف نهائياً وبما يتماشى وأهداف كل من فرنسا وبريطانيا في المشرق العربي . هذا وقد حضر المؤتمر كل من بريطانيا وفرنسا وأيطاليا وممثلون عن اليابان وأستمر في أعماله حتى السادس والعشرين من نيسان ١٩٢٠ .

كان الهدف الرئيس من المؤتمر وضع صيغة معاهدة (سيفر) معاهدة الصلح مع تركيا التي تم أعدادها مبدئياً في باريس . وقد انتهى المؤتمر من ذلك بعد ست جلسات عقدت بين ١٩ ـ ٢٤ نيسان . وبقدر ما يتعلق الأمر بالمنطقة العربية ، كانت المادة ٩٤ من المعاهدة تنص على ما يأتي : « يوافق الطرفان المتعاقدان الساميان على ان تكون سوريا والعراق ، وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من الجزء الأول (من ميثاق عصبة الأمم) بلدين مستقلين معترفاً بهما أعترافاً مؤقتاً على أن تتلقيا العون والمشورة في الأدارة من قبل دولة منتدبة الى أن يحين الوقت عندما تجد الدولتان أنهما بغنى عن مثل هذا العون والمشورة ... » . وعلى هذا الأساس وفي الخامس والعشرين تم توزيع الأنتداب على العراق وفلسطين وسوريا . وكانت هذه البلدان تقع تحت الأنتداب من فئة A. وكانت الدول المنتدبة التي « أختارتها الدول الحليفة الكبرى ، فرنسا على سوريا (بما في ذلك لبنان) وبريطانيا على العراق وفلسطين . (٧)

كان هذا النظام السياسي الجديد تطبيقاً لما نصت عليه المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم التي تمت المصادقة عليها في ٢٨ نيسان ١٩١٩ والتي ضمن ما جاء فيها « أن رفاهية شعوب المستعمرات وتنمية مواردها تستلزمان رعاية الدول

المتقدمة التي ، أستناداً الى مواردها والى خبرتها ، أو أستناداً الى موقعها الجغرافي ، تستطيع أن تتولى هذه المسؤولية على أتم وجه ، والتي تبدي أستعداداً لقبول تحمل هذه المسؤولية ، على أن تمارس هذه الدولة رعايتها بصفتها دولاً منتدبة من قبل عصبة الأمم ... »

أما الفقرة الرابعة التي تضمنتها المادة ٢٢ والتي تدخل في صميم المبادىء التي سار عليها مؤتمر سان ريمو فقد نصت على ما يأتي : « أن بعض الشعوب التي كانت فيما مضى تابعة للامبراطورية العثمانية قد بلغت في مرحلة من التقدم بحيث يمكن الأعتراف بها كبلدان مستقلة أعترافاً مؤقتاً على أن تتلقى العون والمشورة في المسائل الأدارية من قبل دولة منتدبة الى أن يحين الوقت الذي تستطيع فيه هذه الشعوب أن تستغني عن مثل هذا العون والمشورة ويجب أن تؤخذ رغائب هذه الشعوب بعين الاعتبار عند اختيار الدولة التي ستتولى الانتداب عليها .. »(٧٨)

ولا بد من الأشارة الى أن المؤتمر أضاف فقرة للانتداب البريطاني في فلسطين تنص على أن الأنتداب على فلسطين سيلتزم بتطبيق وعد بلفور .(٧٩)

أما الحدود بين مناطق الأنتداب فقد تم تخطيطها نهائياً عن طريق أتفاق عقدته حكومتا فرنسا وبريطانيا بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ . وعندما أقرت عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ قرار سان ريمو بتوزيع الأنتداب كان تخطيط الحدود الأقليمية قد سوي تماماً بين الدولتين المنتدبتين .(٨٠)

لقد تم البت في أمور البلاد العربية في المؤتمر دون حضور ممثلين عرب على الرغم من الوعد الصريح الذي أعطي لفيصل بأسم حكومتي بريطانيا وفرنسا بانه لا يمكن أتخاذ قرار نهائي الا بعد أجراء المشاورات معه . وقد جاء بعض أعوان الملك فيصل مثل رستم حيدر ونوري السعيد ونجيب شقير الى سان ريمو وأجروا أتصالات وحثوا على ضرورة الأخذ برغبات الأهلين في الدولة التي ستنتدب عليهم بعين الاعتبار ولكن حججهم لم تجد آذاناً صاغية ولم تؤد الى نتيجة ورفض أعضاء المؤتمر أن يعترفوا للمندوبين العرب باي صفة رسمية ولم يسمحوا لهم بعرض آرائهم رسمياً ، بينما كان للصهيونين عملاء من ذوي الكلمة النافذة يحيطون بالوفد البريطاني .(٨١)

وجدير بالذكر أن الموقف الأميركي الذي علق عليه العرب آمالهم في عام ١٩١٩ كان بعيداً عن هذه التطورات . فقد نسيت الولايات المتحدة الاميركية مبدأ تقرير المصير ونسيت مثالياتها وأعترفت بالأنتداب على فلسطين عام ١٩٢٣ وعلى سوريا عام ١٩٢٤ . ومما تجدر اليه الاشارة أيضاً أن الرئيس ولسن أصيب في خريف ١٩١٩ بشلل جزئي ونشب خلاف بينه وبين مجلس الشيوخ الأميركي الذي رفض تصديق معاهدة فرساي (الصلح مع المانيا) في ١٩ تشرين/الثاني ١٩١٩ . بهذا أنسحبت الولايات المتحدة الأميركية عن مجلس الحلفاء الأعلى وأصبحت السياسة الأميركية الخارجية في حالة تجمد مما أتاح لبريطانيا وفرنسا تسوية قضايا بلاد العرب على هواهما فيما بعد . (٨٢)

ب ـ المواجهة العربية لقرارات سان ريمو :

لقد كانت قرارات سان ريمو ترسيخاً للاتفاقات السرية التي عقدت آبان الحرب وتنسيقاً للمصالح الأستعمارية وتثبيتاً لواقع الأحتلال العسكري ، ونتيجة نهائية للمساومات التي بدأت بأنتهاء الحرب ، أما نظام الانتداب الجديد فلم يكن باعتراف (لويد جورج) نفسه سوى « بديل عن الاستعمار القديم » .

وعلى أية حال ما كاد المؤتمر ينقضي حتى بدأت العلاقات بين الفرنسيين والعرب تزداد سوءاً كنتيجة طبيعية لتطور الموقف ، وكرد فعل للأستهانة التي عبرت عنها سياسة الحلفاء على أحسن الوجوه في قرار المؤتمر الأخير .. فبدأت الصدامات تتلاحق بين القوات العربية والفرنسية حتى أتخذت طابع الواجهة الحقيقية في تموز ١٩٢٠ ، حينما وجه الجنرال (غورو) قائد لقوات الفرنسية في لبنان في ١٤ من نفس الشهر انذاره النهائي ، لفيصل ملك سوريا ، الذي تضمن خمسة شروط كان على العرب الأمتثال لها خلال أربعة أيام والا ستكون الحكومة الفرنسية مطلقة اليد في العمل . أما الشروط التي تضمنتها فهي :

١ ـ تسليم سكة حديد رياق ـ حلب الى السلطة العسكرية الفرنسية . وهذا سيجر في أثره أحتلال الفرنسيين لمدينة حلب ، ومحطات رياق وبعلبك وحمص وحماه .
٢ ـ الغاء التجنيد وتخفيض عدد الجيش العربي .
٣ ـ قبول الأنتداب الفرنسي قبولاً غير مشروط .

٤ ـ تداول العملة التي فرضتها الأدارة الفرنسية .
٥ ـ معاقبة الأشخاص الذين عرفوا بالتورط في « الأعمال العدائية » ضد الفرنسيين . (٨٣)

والحقيقة أن نص الأنذار كان يخفي وراءه دوافع أخرى وهذا ما أكدته الأحداث اللاحقة ، أذ أن الفرنسيين كانوا قد عقدوا العزم في أية حال أن يمدوا أحتلالهم العسكري ليشمل بقية سورية ، وان ذلك البلاغ لم يكن سوى سعي تكتيكي لبلوغ تلك الغاية . وهذا ما حصل بالفعل بعد عدة أيام ، حيث تقدمت القوات الفرنسية بأتجاه دمشق وتمكنت في ٢٤ تموز ١٩٢٠ من التغلب على المقاومة العربية بفضل الأسلحة والأمكانيات العسكرية التي كانت تمتلكها القوات الفرنسية ، وكانت المعركة الفاصلة التي حسمت الموقف وفتحت الباب الى دمشق هي معركة ميسلون حينما أصطدمت القوة العربية التي كان يقودها يوسف العظمة وزير الدفاع بالقوات الفرنسية الزاحفة عند ممر ميسلون . غير أن الوقفة البطولية للمقاومة العربية لم تفلح في أيقاف القوات الفرنسية ذات الأمكانيات الضخمة فأستشهد الكثير من المقاتلين العرب وفي بدايتهم يوسف العظمة . فسقطت بذلك الحكومة العربية في دمشق وغادر فيصل سوريا في ٢٨ تموز متجهاً الى أوربا بهدف مواصلة النشاط السياسي بشأن القضية العربية . (٨٤)

وفيما كانت المقاومة العربية تؤدي دورها في سوريا شهدت أقطار المشرق العربي الأخرى انتفاضات عربية مماثلة ضد الساسية الاستعمارية التي نفذتها فرنسا وبريطانيا في المنطقة . فقد اندلعت في القدس اضطرابات جراء الاوضاع التي كانت تخططها الصهيونية وبريطانيا . فيما كان الغليان الشعبي واضحاً في العراق وكان يمهد لثورة عارمة لم تقدر الحكومة البريطانية مداها وتأثيرها وهذا ما تمثل في ثورة العراق التحررية (ثورة العشرين) التي أندلعت في حزيران ١٩٢٠ . ولم تتوقف حتى كبدت بريطانيا الخسائر الفادحة بالمال والأرواح كما سيتضح فيما بعد .

ان الأحداث الخطيرة الأخيرة والخسائر الكبيرة الناجمة عنها ـ وبالذات ثورة العشرين ـ أضافة الى عزم بريطانيا على رسم مستقبل سياستها في الشرق الاوسط والسبل الكفيلة بدعمها ، دفعت بالمسترتشرشل وزير المستعمرات الى عقد مؤتمر في القاهرة في آذار ١٩٢١ دعا فيه معظم المسؤولين البريطانيين في المنطقة العربية الى إتخاذ التدابير الكافية لدعم السياسة البريطانية ومصالحها فيها . وقد اتخذ المؤتمر في

١٢ آذار ١٩٢١ عدة قرارات كان لها أثرها في بعض التغييرات التي طرأت على طبيعة الأوضاع السياسية لبعض الاقطار العربية. اذ أقر المؤتمر تسليم أدارة العراق الى حكومة عربية وتعيين فيصل ملكاً عليها والدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية لإبرام معاهدة تحالف تحل محل الانتداب. وكان هذا القرار قد أتفق بصورة مبدئية في المباحثات التي جرت في لندن بين فيصل والمسؤولين البريطانيين بعد خروجه من دمشق في تموز ١٩٢٠.

كما وافق تشرشل على تشكيل ادارة عربية في المنطقة الكائنة شرق نهر الأردن (الاردن حالياً) ويتولى حكمها الأمير عبد الله. وقد تمت هذه الموافقة بعد الاجتماع الذي عقده تشرشل مع الأمير عبد الله في القدس في ٢٨ ـ ٣٠ آذار ١٩٢١. والحقيقة ان الموقف البريطاني الاخير بشأن شرقي الأردن جاء بمثابة أجراء لتلافي المشاكل والصدامات التي قد يسببها نشاط القوات العربية في هذه المنطقة التي كان يقودها الأمير عبد الله بعد أن عزم على أخذ الثأر لأخيه فيصل من القوات الفرنسية في سوريا. وعلى أية حال فان التسوية الأخيرة أظهرت للوجود كياناً عربياً آخر سمي بأمارة شرقي الأردن. (٨٥)

وعلى أية حال ـ وبالرغم من التطورات الأخيرة ـ فان الأحداث كانت تسير بالاتجاه العام الذي رسمته أتفاقية سايكس ـ بيكو. فأصبح العراق وشرق الأردن وفلسطين تحت الأنتداب البريطاني في حين واجهت سوريا الأنتداب الفرنسي. فكان هذا هو حال البلاد العربية وهي تنفض عنها غبار الأحداث المزدحمة لتواجه مرحلة جديدة من التطورات السياسية.